

المسؤولية الجنائية في دولة الإمارات: دراسة سوسيولوجية للأبعاد الاجتماعية والقانونية للجريمة والعقوبة

Criminal responsibility in the United Arab Emirates: A sociological study of the social and legal dimensions of crime and punishment.

مريم قدوري، جامعة عجمان.

kaddouri7979@gmail.com

تاريخ قبول المقال: 03-12-2025

تاريخ إرسال المقال: 10-10-2025

الملخص:

تتناول هذه الدراسة المسؤولية الجنائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مقدمة منظورا سوسيولوجيا للأبعاد الاجتماعية والقانونية للجريمة والعقوبة. تهدف الدراسة إلى استكشاف إطار المسؤولية الجنائية في التشريعات الإماراتية ومواءمته مع الأنظمة القانونية العالمية، لا سيما النماذج الفرنسية والبريطانية والأمريكية. من خلال تطبيق النظريات السوسيولوجية مثل الوظيفية لدوركايم، ونظرية الفعل الاجتماعي لفبير، ونظرية الصراع لماركس، تسلط الدراسة الضوء على دور الهياكل الاجتماعية في تشكيل السلوك الإجرامي والمسؤولية القانونية. تستعرض الآثار الاجتماعية للجريمة، وكيفية تأثير الجريمة والعقوبة على استقرار النظام الاجتماعي. كما تناقش فعالية الإصلاحات القانونية في معالجة الانحراف الاجتماعي وتعزيز العدالة. يقدم هذا التحليل المقارن رؤى قيمة حول تطور المسؤولية الجنائية وآثارها في المجتمعات الحديثة، مع التركيز على تقاطع القانون وعلم الاجتماع في تشكيل الممارسات القانونية وفهم المجتمع للجريمة والعقوبة

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الجنائية، الجريمة، علم الاجتماع الجنائي، التشريعات الإماراتية، الأبعاد الاجتماعية، النظريات السوسيولوجية.

Abstract:

This study examines criminal responsibility in the United Arab Emirates, offering a sociological perspective on the social and legal dimensions of crime and punishment. It aims to explore the framework of criminal responsibility in UAE legislation and its alignment with global legal systems, particularly French, British, and American models. By applying sociological theories such as Durkheim's functionalism, Weber's theory of social action, and Marx's conflict theory, the study highlights the role of social structures in shaping criminal behavior and legal responsibility. It reviews the social effects of crime and how crime and punishment impact the stability of the social order. It also discusses the effectiveness of legal reforms in addressing

social deviance and promoting justice. This comparative analysis provides valuable insights into the evolution of criminal responsibility and its implications in modern societies, focusing on the intersection of law and sociology in shaping legal practices and society's understanding of crime and punishment.

Keywords: Criminal responsibility, crime, criminal sociology, UAE legislation, social dimensions, sociological theories.

مقدمة:

تُعدّ الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة ومتجددة في آنٍ معاً، إذ ترتبط بتغيّرات المجتمع وتعيّقات الحياة الحديثة، وتتأثر بعوامل متعددة ومتشابكة تشمل البنى الاقتصادية والثقافية والسياسية والأخلاقية. ولأنّ القانون الجنائي يمثل الإطار الرسمي المنظم للردع والعقوبة، فإنّ دراسة المسؤولية الجنائية لا تكتمل دون مقارنة سوسيولوجية تفسّر الجريمة ضمن سياقها الاجتماعي والثقافي. وهنا يبرز دور علم الاجتماع الجنائي في كشف العوامل الدافعة للجريمة وتحديد طبيعة الفعل الإجرامي من خلال فهم العلاقة بين الجاني والمجتمع.

في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالرغم من البيئة القانونية المتقدمة والبنية الأمنية المستقرة، فإنّ التحولات الاجتماعية والتعدد الثقافي الذي يشهده المجتمع الإماراتي يطرح تحديات متزايدة أمام المنظومة العدلية في تفسير وتقييم المسؤولية الجنائية. ومن هذا المنطلق، تأتي أهمية هذه الدراسة التي تتناول الجريمة لا بوصفها مجرد انتهاك قانوني، بل كنتيجة لنسق اجتماعي معيّن يستدعي تحليلاً علمياً دقيقاً.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل سوسيولوجي لأبعاد المسؤولية الجنائية، من خلال استعراض المفاهيم الأساسية المرتبطة بها، وتطبيق النظريات السوسيولوجية على الواقع الإماراتي، بالإضافة إلى تحليل الأبعاد الاجتماعية للجريمة. كما تسعى الدراسة إلى الكشف عن التداخل بين القانون والمجتمع، من حيث كيفية بناء النصوص القانونية وتطبيقها ضمن منظومة تشريعية متأثرة بالبنية الاجتماعية والثقافية للدولة.

وقد تمّ اعتماد المنهج الوصفي التحليلي كإطار منهجي، من خلال تحليل الدراسات السابقة والنصوص التشريعية ذات الصلة، إلى جانب استقراء الواقع الجنائي في دولة الإمارات بهدف استخلاص النتائج والتوصيات التي تخدم تطوير المنظومة الجنائية من منظور اجتماعي.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث:

المسؤولية الجنائية هي مبدأ قانوني يرتبط بمسألة الفرد عن الأفعال التي يتخذها والتي تتعارض مع القوانين المعمول بها في المجتمع، إذ تكون الجريمة بمثابة خرق للقانون تتطلب معاقبة الشخص المسؤول. تُعتبر المسؤولية الجنائية من أبرز المواضيع التي يجتمع حولها القانون الجنائي وعلم الاجتماع الجنائي، حيث يربط بين الجريمة وتطبيق العقوبة بناءً على الاعتبارات الأخلاقية والاجتماعية.

المسؤولية الجنائية تشمل مجموعة من الركائز القانونية التي تحدد مدى قدرة الشخص على تحمل النتائج القانونية لأفعاله، وهذه القدرة تُعتمد على عدة جوانب مثل الإرادة الحرة، القدرة على التمييز بين الخير والشر، والقدرة العقلية التي تؤهل الشخص لتحمل تبعات أفعاله. كما أنها تتضمن فهمًا لمدى تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على التصرفات الفردية في إطار المجتمع. من هذا المنطلق، يرى العديد من العلماء في علم الاجتماع الجنائي أن المسؤولية الجنائية ليست مجرد مسألة قانونية، بل هي أيضاً مسألة اجتماعية وثقافية تتأثر بعدد من العوامل التي تساهم في فهم لماذا وكيف يرتكب الأفراد الجرائم (غارث، 2006).

وفي هذا السياق، يرى إميل دوركايم، أحد مؤسسي علم الاجتماع الجنائي، أن مسؤولية الفرد الجنائية ليست مجرد نتاج فعل فردي، بل هي جزء من النسيج الاجتماعي الذي يحكمه المجتمع بشكل عام. حيث أن المفهوم الاجتماعي للجريمة يرتبط بالضغوط الاجتماعية التي تؤثر على الأفراد، الأمر الذي يساهم في تشكيل سلوكهم، وبالتالي في تقرير مدى تحملهم للمسؤولية الجنائية (دوركايم، 2010).

على الصعيد القانوني، تعتبر المسؤولية الجنائية مفهوماً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبادئ العدل والمساواة، حيث يجب على القضاء التأكد من أن الشخص الذي ارتكب الفعل الإجرامي لديه القدرة العقلية على تحمل المسؤولية عن تصرفاته. يتضمن ذلك التحليل الدقيق للأدوات التشريعية المعتمدة والتي تقوم على تحديد الخطأ والضرر الناجم عن الفعل الجنائي (أحمد، 2015).

المطلب الأول: الهدف من الدراسة:

الهدف الرئيسي من هذا البحث هو تحليل المسؤولية الجنائية في دولة الإمارات من منظور سوسيولوجي، عبر استعراض الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في ارتكاب الجرائم وتحديد دور القانون في تحديد المسؤولية

الجنائية. هذه الدراسة تهدف إلى تسليط الضوء على العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تلعب دوراً كبيراً في تحديد من يتحمل المسؤولية الجنائية عن الجرائم في المجتمع الإماراتي (الجابري، 2017).

المطلب الثاني: مشكلة البحث وأهميته:

تكمن مشكلة البحث في فهم العلاقة بين العوامل الاجتماعية المختلفة مثل الطبقات الاجتماعية، القيم الثقافية، والتعليم، وبين المسؤولية الجنائية. كما تكمن أهمية الدراسة في المساهمة في تطوير فهم أعمق حول كيفية تحديد المسؤولية الجنائية في المجتمع الإماراتي في ضوء التغيرات الاجتماعية والتشريعية الحديثة (القحطاني، 2019).

المطلب الثالث: المنهجية المتبعة في الدراسة:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على تحليل النصوص القانونية والعلمية حول المسؤولية الجنائية من خلال استعراض الأدبيات المتاحة. كما تضمن البحث تحليلاً مقارناً بين النظام القانوني الإماراتي وبعض النظم القانونية الغربية فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية (بشير، 2020).

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيم الأساسية

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الجنائية:

المسؤولية الجنائية تعتبر من الأسس الجوهرية في النظام القانوني، حيث تشير إلى قابلية الشخص لتحمل نتائج أفعاله الإجرامية بناءً على إرادته وعقله. لا يمكن محاسبة الفرد جنائياً إلا إذا توافرت فيه شروط المسؤولية الجنائية، مثل القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ في لحظة ارتكاب الفعل الجرمي (الهاشمي، 2018). هذا المفهوم يعكس قدرة الشخص على اختيار أفعاله بحرية، ويعتمد بشكل رئيسي على مدى توفر الوعي العقلي والمعرفي لديه (الكعبي، 2020).

المطلب الثاني: النظريات السوسيولوجية للمسؤولية الجنائية:

تعد النظريات السوسيولوجية للمسؤولية الجنائية من المحاور المهمة لفهم كيف تؤثر العوامل الاجتماعية على ارتكاب الجرائم. النظريات السوسيولوجية تتراوح من النظريات الفردية التي تركز على دوافع الجريمة لدى الأفراد إلى النظريات البنوية التي تعتقد أن المجتمع نفسه يحتوي على عوامل تؤدي إلى الجريمة. ومن أبرز النظريات التي تفسر المسؤولية الجنائية من منظور سوسيولوجي هي:

1. نظرية الانحراف الاجتماعي (نظرية التفاعل الاجتماعي)

تعتبر نظرية التفاعل الاجتماعي من النظريات السوسيولوجية المهمة التي تفسر كيفية تشكل المسؤولية الجنائية. وفقاً لهذه النظرية، فإن الجريمة لا تُنظر إليها كفعل فردي بل كنتاج لتفاعل الأفراد مع المجتمع. الجريمة تحدث عندما يتبنى الفرد قيماً وسلوكيات منحرفة تختلف عن القيم السائدة في المجتمع (بيرو، 2016). هذا الفهم يعكس تأثير الفرد بالمجتمع الذي ينتمي إليه، وتعتبر البيئة الاجتماعية والعوامل المحيطة بالأفراد من الأسباب التي قد تؤدي إلى ارتكاب الجريمة.

إميل دوركايم، أحد رواد السوسيولوجيا، اعتبر أن الجريمة أمر لا بد منه في أي مجتمع لأنها تكشف عن الحدود الاجتماعية والاتجاهات الثقافية (دوركايم، 1895). وفي نظره، كان للجريمة دور إيجابي في توجيه المجتمع نحو تطور مستمر.

2. نظرية الفقر والطبقات الاجتماعية

تعتبر نظرية الفقر من أبرز النظريات التي تشرح ارتباط المسؤولية الجنائية بالتوزيع غير العادل للموارد في المجتمع. حسب هذه النظرية، فإن الفقر وعدم التساوي في توزيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية يساهم في زيادة معدلات الجريمة. الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية الأقل قدرة على توفير احتياجاتهم الأساسية قد يواجهون صعوبة في الامتثال للمعايير الاجتماعية (الشريف، 2019). ومن هنا يمكن القول إن الفقر والعوامل الاقتصادية تلعب دوراً مهماً في تشكيل سلوك الأفراد ودرجة مسؤوليتهم الجنائية.

كارل ماركس أشار إلى أن الطبقات الاجتماعية الأكثر فقراً تُضطر في بعض الأحيان إلى ارتكاب الجرائم كوسيلة للبقاء أو للتعبير عن عدم رضاهم عن الهيكل الطبقي في المجتمع. من وجهة نظره، كانت الجريمة هي نتيجة التفاوت الاجتماعي والصراع الطبقي.

3. المسؤولية الجنائية في السياق الإماراتي

في دولة الإمارات، تُعتبر المسؤولية الجنائية جزءاً من النظام القانوني الذي يعتمد على عدة عوامل اجتماعية وثقافية عند تطبيق القوانين الجنائية. رغم أن القانون الإماراتي يعتمد على الأسس القانونية العالمية، إلا أن العوامل الاجتماعية والثقافية المحلية تلعب دوراً كبيراً في تحديد المسؤولية الجنائية. على سبيل المثال، قد تؤثر نظرة المجتمع للأخلاقيات والتقاليد في تفسير مدى مسؤولية الأفراد في القضايا الجنائية، وهذا يختلف

عن النظم القانونية الغربية التي تعتمد على قوانين موحدة لا تأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية المحلية (علي، 2021).

ماكس فيبر كان له تأثير كبير في فكرته حول التفاعل بين الأفراد والأنظمة القانونية، حيث كان يرى أن القيم الثقافية والفكرية تحدد كيف يتعامل المجتمع مع الجرائم. في الإمارات، تلعب القيم الثقافية دورًا في تحديد مدى تفهم الأفراد للحدود الأخلاقية وبالتالي مسؤولياتهم الجنائية.

المبحث الثالث: القوانين والتشريعات الجنائية في دولة الإمارات:

المطلب الأول: نظرة عامة على النظام القانوني في دولة الإمارات

النظام القانوني في دولة الإمارات العربية المتحدة يدمج بين المبادئ الإسلامية التي تضمن احترام قيم المجتمع والدين، وبين القوانين المدنية الحديثة التي تستمد من النظم القانونية الغربية. هذا الدمج يضمن توافق التشريعات مع روح الشريعة الإسلامية وفي ذات الوقت يسمح للنظام القانوني الإماراتي بمواكبة التحولات الحديثة في المجتمعات المعاصرة. كما أن النظام القضائي يعتمد على مبدأ العدالة الاجتماعية التي تضمن تحقيق موازنة بين حقوق الأفراد والحفاظ على الأمن العام، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على استقرار النظام الاجتماعي والاقتصادي (المالكي، 2018).

إضافة إلى ذلك، تبرز دولة الإمارات على الساحة الدولية بقدرتها على التكيف مع المعايير الدولية، خصوصًا فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وهو ما يظهر جليًا في تطور التشريعات الجنائية ومواكبتها لأحدث التحديات القانونية والاجتماعية في العالم. يعكس النظام القضائي مرونة كبيرة بفضل تحديثه المستمر بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: القوانين الجنائية في دولة الإمارات

قانون العقوبات الإماراتي لا يقتصر فقط على ضمان حقوق الأفراد وحماية النظام العام، بل أيضًا يتضمن العديد من التدابير للردع الجنائي الفعال. ويُعتبر "قانون العقوبات الاتحادي" من أبرز القوانين في هذا المجال، حيث يحدد مسؤولية الأفراد عن الجرائم المختلفة، بالإضافة إلى تفاصيل العقوبات التي تهدف إلى تقليل الجريمة وزيادة الأمان الاجتماعي. يُعد القانون الإماراتي في هذا السياق شاملاً ويشمل جميع الجرائم من السرقة البسيطة إلى القتل العمد وتهريب المخدرات، وكل جريمة من هذه الجرائم تتطلب عقوبة متناسبة مع خطورة الفعل (الزعاوي، 2019).

في هذا السياق، تبرز أيضاً أهمية القوانين الجنائية الخاصة بالأفعال المخلة بالشرف، حيث يُنظر إلى جرائم مثل القذف والسب على أنها تهديد لسلامة النسيج الاجتماعي. من هنا فإن نظام العقوبات الإماراتي يعكس التوازن بين الردع العام والخاص. تُعتبر العقوبات المتدرجة جزءاً من هذه الاستراتيجية، حيث يتم تكيف العقوبات مع مستوى الفعل الجرمي ودرجة الوعي والإرادة الجنائية لدى الجاني.

المطلب الثالث: المسؤولية الجنائية والعقوبات في دولة الإمارات

يتميز النظام الجنائي الإماراتي بإصراره على تطبيق العدالة الجنائية دون التهاون في العقوبات المقررة للجرائم. من أبرز السمات التي تميز النظام الجنائي الإماراتي هي التدرج في العقوبات، حيث تتفاوت العقوبات من السجن إلى الإعدام، وفقاً لخطورة الجريمة. كما يمكن أن تأخذ المحكمة بعين الاعتبار ظروف الجريمة وأسبابها عند إصدار الحكم، وهو ما يعكس مرونة القانون الإماراتي في التعامل مع مختلف الحالات (الشامسي، 2021).

على سبيل المثال، يمكن تخفيف العقوبة في حالة وجود أسباب مخففة مثل تأثير ضغوط نفسية أو اجتماعية على الجاني، مثلما يحدث في الجرائم التي ترتكب تحت تأثير الإدمان أو التوتر النفسي.

المطلب الرابع: قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية في دولة الإمارات

إن قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية في دولة الإمارات هو جزء من الاستجابة للتحديات الحديثة المرتبطة بتزايد جرائم الإنترنت. مع زيادة استخدام الإنترنت، تزايدت أيضاً الجرائم المرتبطة به، مثل الاحتيال الإلكتروني، هجمات القرصنة، وانتشار المحتوى غير القانوني. صدر قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية لعام 2012 لمواجهة هذا التهديد، حيث يحدد عقوبات صارمة على مرتكبي هذه الجرائم.

على سبيل المثال، في عام 2020، تم إلقاء القبض على مجموعة من الأفراد الذين استخدموا الإنترنت لسرقة البيانات الشخصية وبيعها في السوق السوداء، وهو ما أدى إلى فرض عقوبات بالسجن والغرامات على هؤلاء المجرمين، بما يتماشى مع قانون الجرائم الإلكترونية (الماجي، 2018).

المطلب الخامس: التركيز على تطوير التشريعات في الإمارات

دولة الإمارات تتبنى استراتيجية مستدامة لتطوير وتحديث تشريعاتها الجنائية، بحيث تتماشى مع التحولات العالمية التي تشهدها المجالات التكنولوجية والاجتماعية. مثال على ذلك، فإن قانون مكافحة غسل الأموال،

الذي تم تحديثه في عام 2020، يستهدف تعزيز مكافحة الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، ويتضمن تدابير صارمة لمعاقبة الأفراد والشركات المتورطة في غسل الأموال (الغيث، 2020).

من المهم أيضًا الإشارة إلى التعاون بين دولة الإمارات ودول أخرى في مكافحة الجرائم الدولية، مثل التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة عبر الحدود.

المطلب السادس: إجراءات المحاكمة في القضايا الجنائية

تتمتع دولة الإمارات بنظام قضائي يركز على ضمان العدالة والشفافية في إجراءات المحاكمة الجنائية. لا تقتصر المحاكمة على تقديم الأدلة الجنائية والشهادات فحسب، بل تركز أيضًا على الحفاظ على حقوق المتهم وضمان محاكمة عادلة. في عام 2019، تم تطبيق تقنية المحاكم الإلكترونية لأول مرة لتسريع المحاكمات وتوفير بيئة محاكمة عادلة للأطراف المعنية، مما يضمن استمرار سير العدالة دون تأخير (الحارثي، 2017).

المطلب السابع: المسؤولية الجنائية في النظام القانوني الإماراتي: مقارنة سوسيولوجية مع النظم الغربية:

تُظهر النظم القانونية في مختلف الدول تبايناً في مقاربتها للمسؤولية الجنائية، بناءً على الخلفيات الاجتماعية والثقافية والفكرية التي تتأسس عليها تلك النظم. ففي النظام القانوني الإماراتي، والذي يستند إلى مزيج من الشريعة الإسلامية والمبادئ القانونية الحديثة، يظهر تأثر واضح بالنموذج الفرنسي من حيث البناء القانوني والمؤسساتي، خاصة فيما يتعلق بتحديد أركان الجريمة وتدرج العقوبات. فالقانون الفرنسي يُولي أهمية كبيرة للعوامل الاجتماعية والنفسية في تقدير المسؤولية، كما يؤسس لمبدأ شخصية العقوبة استناداً إلى فهم شامل للسلوك الإجرامي (Colin, 2010 & Debbasch).

في المقابل، يتبنى النظام البريطاني نظرة أكثر براغماتية، حيث تركز المحاكم على الفعل الإجرامي المباشر (actus reus) والنية الإجرامية (mens rea) في سياق تحليل المسؤولية، دون الخوض العميق في العوامل الاجتماعية أو البنى الثقافية التي قد تحيط بالجريمة. وتركز الأدبيات القانونية البريطانية بشكل خاص على تأثير السلطة المجتمعية وكيفية إدارة المؤسسات العقابية للتعامل مع السلوك الإجرامي، من خلال فرض إجراءات قانونية تقوم على مبدأ العدالة الجنائية لا على الخلفيات الاجتماعية (Ashworth, 2002). النظام البريطاني أيضًا يميل إلى التركيز على تطبيق القانون بشكل محدد وعادل بغض النظر عن خلفيات الجاني

الاجتماعية أو النفسية، مما يعكس رؤيته العدلية التي تفصل بين الجريمة والعوامل الخارجية التي قد تؤثر على الفاعل.

أما النموذج الأمريكي، فقد تطور ليتبنى مقاربات أكثر نقدية، خاصة في ظل الحركات الإصلاحية الحديثة التي تُطالب بإعادة النظر في الأبعاد الطبقية والعرقية المرتبطة بالحاكمة والعقاب (Reiman & Leighton, 2017). هذه المقاربة الأمريكية، كما هو الحال في النظام البريطاني، تبقى مركزية في تأكيد أن الفهم السوسيولوجي للعقوبات لا يتجزأ عن السياق الاجتماعي الذي يولد الجريمة.

من منظور سوسيولوجي، يظهر أن النظام الإماراتي، رغم تأثره بالنموذج الفرنسي، لا يزال في طور التفاعل بين الأبعاد التقليدية (الدينية والعشائرية) والحديثة (التقنين والمؤسسية). فالمسؤولية الجنائية في الإمارات لا تُفهم فقط بوصفها مسألة قانونية بحتة، بل هي انعكاس لتفاعلات المجتمع وتحولاته، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الدولة.

ومن هذا المنطلق، فإن المقارنة بين هذه النظم لا تهدف إلى تفضيل أحدها على الآخر، بل إلى فهم كيفية تشكل التصورات حول الجريمة والمسؤولية في سياقات مختلفة. وهي دعوة لتبني مقاربة شمولية في تفسير السلوك الإجرامي، تجمع بين القانون وعلم الاجتماع في قراءة متأنية للواقع الجنائي الإماراتي.

المبحث الرابع: الأبعاد الاجتماعية للجريمة في دولة الإمارات

المطلب الأول: المفهوم الاجتماعي للجريمة

الجريمة ليست مجرد فعل فردي، بل هي ظاهرة اجتماعية تُعرّف وفقاً للأثر السلبي الذي تحدثه على تماسك المجتمع وسلامته. في السياق الإماراتي، يُعرّف السلوك الإجرامي باعتباره أي تصرف يعارض القيم والعادات الاجتماعية التي يلتزم بها المجتمع الإماراتي. يشير علماء الاجتماع إلى أن الجريمة تنتج عن تعارض بين الفرد والنظام الاجتماعي، ويعزى حدوثها إلى عوامل متعددة قد تكون اجتماعية، اقتصادية، أو ثقافية (العبدولي، 2020). بناءً على هذا، يمكن القول إن الجريمة في المجتمع الإماراتي تظهر كنتيجة لتفاعل معقد بين الأفراد وقيم المجتمع.

يعتبر "إميل دوركهايم"، أحد مؤسسي علم الاجتماع، أن الجريمة جزء لا يتجزأ من أي مجتمع لأنها تظهر عندما تتعرض القيم الاجتماعية والأنماط الثقافية للتحدي، مما يؤدي إلى انحراف الفرد. كما أن "روبرت

ميرتون "في" نظرية العجز" يشير إلى أن وجود تباين بين القيم الاجتماعية وأدوات تحقيقها قد يدفع الأفراد إلى ارتكاب الجريمة باعتبارها وسيلة لتحقيق أهدافهم في ظل الإحباط الناتج عن تلك الفجوة.

المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية المؤثرة في الجريمة

تُعتبر العوامل الاجتماعية من العناصر الأساسية التي تساهم في ظهور السلوك الإجرامي في أي مجتمع. في دولة الإمارات، تعد العوامل الاجتماعية التي ترتبط بمشكلات اقتصادية أو ثقافية من أكثر العوامل التي تؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة. سنتناول أهم هذه العوامل كما يلي:

1. العوامل الاقتصادية

تُعد العوامل الاقتصادية من أبرز العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في ارتكاب الأفراد للجرائم. يشير البحث إلى أن الفقر، البطالة، وتفاوت توزيع الثروات بين الأفراد في المجتمع الإماراتي يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة (النايلسي، 2018). علاوة على ذلك، فإن ارتفاع تكاليف المعيشة وعدم توافر الفرص الاقتصادية للشباب قد يدفعهم إلى الانحراف أو ارتكاب أفعال إجرامية. إذ إن الشباب الذين يعانون من البطالة يجدون في الجريمة وسيلة سهلة لتحسين وضعهم المالي أو للهروب من مشاعر الإحباط.

2. العوامل الأسرية

الأسرة تلعب دوراً محورياً في تربية الأفراد وبناء شخصياتهم الاجتماعية. تشير الدراسات إلى أن الأسر التي تواجه صعوبات اقتصادية أو اجتماعية تؤثر بشكل غير مباشر على سلوك أبنائها، وقد تساهم في خلق بيئة تساهم في ارتكاب الجرائم (الشحي، 2019). في دولة الإمارات، هناك بعض الأسر التي تشهد تفككاً سريعاً نتيجة للضغوط الاقتصادية أو الاجتماعية، مما قد يدفع الأبناء إلى الانحراف. تظهر الأبحاث أن مشكلات الأسرة تعد أحد أبرز العوامل المساعدة في تطور الجرائم مثل السرقات أو العنف الأسري.

3. العوامل الثقافية والتكنولوجية

تساهم التحولات الثقافية والتكنولوجية التي تشهدها الإمارات في تشكيل سلوك الأفراد. مع زيادة الاندماج في العولمة وانتشار وسائل الإعلام الحديثة، يلاحظ أن الشباب يتعرضون لمؤثرات ثقافية قد تتناقض مع القيم التقليدية التي يعتمد عليها المجتمع. الثقافة العالمية أصبحت تؤثر على الشباب في الإمارات، حيث يعيدون التفكير في مفاهيم مثل الهوية، الحرية، والتعبير الشخصي، مما قد يؤدي إلى تباين مع القيم الثقافية الإماراتية ويخلق نوعاً من التوتر الاجتماعي (الشامسي، 2020).

المطلب الثالث: أثر التحولات الاجتماعية على الجريمة

دولة الإمارات تشهد تحولاً سريعاً في بنيتها الاجتماعية بسبب النمو الاقتصادي الكبير والتوسع الحضري. هذا التحول السريع يولد توترات اجتماعية قد تؤدي إلى تطور الجرائم. مع وجود فجوة بين الأجيال، تبدأ الفئات الشابة في البحث عن هويات خاصة بها بعيداً عن القيم التقليدية. يُضاف إلى ذلك تأثير العولمة والاتصال المباشر مع ثقافات مختلفة، مما يعزز من الشعور بعدم الانتماء لدى البعض. هذه الفجوة الاجتماعية تسهم في تزايد السلوك الإجرامي في بعض الأفراد، إذ تصبح الجريمة في هذه الحالة محاولة للتعبير عن الذات أو الهروب من التحديات الاجتماعية.

المطلب الرابع: الجريمة في سياق القيم الثقافية الإماراتية

القيم الثقافية الإماراتية هي جزء أساسي من الهوية الوطنية، وتشمل احترام الأسرة، التقاليد، والمجتمع. ومع ذلك، فإن بعض الفئات في المجتمع، وخاصة الشباب، يواجهون تحديات في التوفيق بين القيم التقليدية والعولمة. هذه الازدواجية بين الحفاظ على الهوية الثقافية والتأثيرات الحديثة يمكن أن تؤدي إلى ظهور سلوكيات إجرامية، حيث يشعر البعض بأنهم محاصرون بين هويتهم الثقافية ومتطلبات العصر الحديث. تعتبر هذه الازدواجية في القيم من العوامل التي تؤدي إلى تطور الجريمة (الحوسني، 2021).

المطلب الخامس: دور التعليم والإعلام في تشكيل السلوك الإجرامي

يلعب النظام التعليمي والإعلام دوراً مهماً في توجيه سلوك الأفراد في المجتمع الإماراتي. من خلال التعليم، يمكن للمجتمع تعزيز قيمه الاجتماعية والأخلاقية، بينما يعمل الإعلام على نشر مفاهيم وقيم قد تؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على الأفراد. في دولة الإمارات، يتم التركيز على تعزيز القيم الوطنية من خلال المنظومة التعليمية، لكن هناك حاجة لتطوير برامج تعليمية تركز على مكافحة الجريمة وتوفير بيئة صحية نفسياً واجتماعياً للفئات الأكثر عرضة للخطر (الشحي، 2019). كما أن الإعلام قد يسهم في تعزيز الثقافة القانونية والاجتماعية التي يمكن أن تحد من مظاهر الجريمة.

المطلب السادس: أثر الثقافة القانونية على الجريمة

أحد العوامل المهمة في الحد من الجريمة هو الوعي الثقافي بالقانون وأثره على سلوك الأفراد. في الإمارات، يلاحظ أن هناك توجهاً متزايداً نحو زيادة الوعي بأهمية احترام القوانين والتشريعات التي تحكم السلوك

الاجتماعي. بالتالي، يعزز تعزيز هذه الثقافة القانونية دوراً إيجابياً في تقليص الجريمة، حيث يتم تعليم الأفراد عن عواقب التصرفات الإجرامية في وقت مبكر من خلال التعليم والإعلام.

الخاتمة

من خلال البحث الذي تم في هذا المقال، تبين أن المسؤولية الجنائية لارتكاب الجريمة في دولة الإمارات تحمل أبعاداً قانونية واجتماعية هامة تتفاعل بشكل معقد، مما يتطلب فهماً عميقاً للعوامل التي تؤثر في ارتكاب الجريمة وتشكيل المسؤولية الجنائية. وفقاً للتحليل السوسيولوجي الجنائي الذي أعتمد في هذا البحث، وبالاستناد إلى النظريات السوسيولوجية الكبرى، يمكن الاستنتاج بما يلي:

1. التأثير الاجتماعي على الجريمة: العوامل الاجتماعية تلعب دوراً أساسياً في تشكيل سلوك الأفراد وارتكاب الجرائم. فعلى سبيل المثال، نظرية دوركايم (Durkheim) حول الأنومي تبرز كيف أن انعدام التوازن الاجتماعي والاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة. تؤكد الدراسة أن الفقر، وغياب التعليم، وظروف الأسر السيئة تشكل بيئة خصبة للجريمة، مما يعكس الدور الحاسم الذي تلعبه البيئة الاجتماعية في المسؤولية الجنائية للأفراد (علي، 2020).

2. أهمية النظريات السوسيولوجية في تفسير المسؤولية الجنائية: نظريات سوسيولوجية مثل نظرية التعلم الاجتماعي (سرازينجر)، ونظرية الضغط الاجتماعي (Merton)، توفر إطاراً لفهم كيفية تأثير الظروف الاجتماعية على تشكيل سلوك الأفراد. هذه النظريات تبرز كيف أن التفاعلات الاجتماعية للأفراد، وتعرضهم لمؤثرات اجتماعية غير مرغوب فيها، قد تسهم في تبرير أو تقليص المسؤولية الجنائية، حيث يظهر أن الأفراد الذين ينشأون في بيئات سلبية قد يكونون أكثر عرضة لارتكاب الجرائم (محمود، 2018).

3. تطبيق النظام القانوني الإماراتي: أظهرت الدراسة أن النظام القانوني في دولة الإمارات يحقق توازناً بين العقوبات والعدالة الاجتماعية، حيث يظهر التوجه المتزايد نحو توفير برامج تأهيلية وعلاجية للمجرمين. يتماشى هذا التوجه مع نظريات سوسيولوجية مثل نظرية الوظيفية البنوية التي تركز على دمج المجرمين في المجتمع بعد تنفيذ العقوبات. وهذا يعكس اهتمام النظام القضائي الإماراتي بتقديم عدالة اجتماعية شاملة، تأخذ في الحسبان الظروف الاجتماعية والنفسية التي قد تكون قد ساهمت في ارتكاب الجريمة (الحمادي، 2021).

4. الاستجابة الاجتماعية للجريمة: يعكس المجتمع الإماراتي تفاعلاً إيجابياً مع قضايا الجريمة من خلال الآليات المجتمعية مثل التوعية العامة وبرامج إعادة التأهيل، مما يُظهر تأثير النظرية الاجتماعية للنظم التي ترى أن المجتمع قادر على التفاعل مع تحدياته الاجتماعية بشكل إيجابي ومرن. إن الجهود الحكومية المستمرة لتحسين الوعي المجتمعي وتعزيز برامج التعليم، تعتبر من العوامل الحاسمة في تقليل معدلات الجريمة والحد من الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إليها.

5. المرأة والجريمة في المجتمع الإماراتي: بينما تظل الجريمة في الإمارات منخفضة بين النساء مقارنة بالرجال، تشير الدراسات إلى أن المرأة قد تتأثر بشكل خاص بالضغوط الاجتماعية المتعلقة بالدور التقليدي في المجتمع. تكشف هذه الظاهرة عن أهمية تطبيق نظريات سوسيولوجية مثل نظرية الصراع الاجتماعي التي تبرز كيف تؤثر القوى الاجتماعية والثقافية في تشكيل سلوك الأفراد، وتحديدًا في حالات المرأة حيث يظل الضغط المجتمعي يؤثر على تصرفاتها (العتيبة، 2020).

وفي النهاية نقول أنه بالنظر إلى التحليل السوسيولوجي الجنائي الذي تم في هذا البحث، يتضح أن المسؤولية الجنائية في الإمارات ليست مجرد مسألة قانونية بحتة، بل هي نتيجة تفاعلات معقدة بين العوامل القانونية والاجتماعية. النظريات السوسيولوجية تتيح فهماً أعمق لهذه الديناميكيات، وتساهم في إعادة تقييم السياسات الجنائية في الدولة بشكل يعزز العدالة الاجتماعية ويحد من الجريمة. في ضوء ذلك، يعد هذا البحث إضافة هامة إلى الدراسات السوسيولوجية الجنائية، ويمهد الطريق لمزيد من التحليلات حول تأثير العوامل الاجتماعية على الجريمة في سياق النظم القانونية الحديثة

التوصيات

استناداً إلى النتائج التي خلُص إليها البحث، وبناءً على التحليل السوسيولوجي للمسؤولية الجنائية ضمن السياق الإماراتي، يمكن تقديم التوصيات التالية لمختلف الجهات ذات العلاقة، بهدف تطوير المنظومة القانونية والاجتماعية بما يتماشى مع الديناميكيات المتغيرة في بنية المجتمع الحديث:

أولاً: توصيات للمشروع الإماراتي

1. تكامل البعد الاجتماعي في التشريع الجنائي

ضرورة تبني نهج تشريعي يراعي التداخل الوثيق بين العوامل الاجتماعية والقانونية في تشكيل السلوك الإجرامي، وذلك عبر تبني سياسة جنائية مرنة تستوعب تأثيرات الفقر، التفكك الأسري، ضعف التعليم، والضغوط الاقتصادية ضمن تقدير المسؤولية الجنائية، وهو ما يتوافق مع المنظور البنوي الوظيفي لدوركايم.

2. تعديلات تشريعية تراعي الواقع الاجتماعي

يُوصى بتعديل بعض مواد القانون الجنائي بحيث تسمح للقضاة بأخذ "الظروف الاجتماعية المخففة" بعين الاعتبار عند النطق بالحكم، على غرار ما تتيحه أنظمة العدالة الإصلاحية في بعض الدول.

3. التركيز على التأهيل وإعادة الدمج الاجتماعي

الموازنة بين الردع والعلاج، من خلال سن قوانين تضمن إعادة تأهيل المجرمين عبر برامج سوسيولوجية ونفسية متخصصة، تسعى إلى إعادة دمجهم كمواطنين صالحين، في ضوء نظرية التفاعل الرمزي ونظرية التعلم الاجتماعي.

ثانياً: توصيات للسلطة القضائية

1. إدماج أدوات التحليل الاجتماعي في التقاضي

تعزيز استخدام التقارير الاجتماعية والنفسية في الإجراءات القضائية، بما يسمح بفهم أعمق لخلفية المتهم الاجتماعية وتأثيرها على سلوكه، دعماً لمبدأ "العدالة التفصيلية" (contextual justice).

2. تعزيز العدالة التصالحية

تشجيع القضاء على استخدام آليات بديلة للسجن مثل الوساطة الجنائية والعدالة التصالحية، خصوصاً في الجرائم البسيطة، تحقيقاً للتوازن بين العقوبة والإصلاح المجتمعي، بما ينسجم مع مداخل مدرسة شيكاغو في فهم الجريمة كمخرجات بيئية.

3. تدريب القضاة على الأبعاد السوسيولوجية

إعداد برامج تدريبية متخصصة للقضاة في علم الاجتماع القانوني، لفهم البعد البنوي والثقافي للسلوك الإجرامي، بما يعزز جودة الأحكام ومواءمتها للواقع الاجتماعي.

ثالثاً: توصيات للمؤسسات التعليمية والاجتماعية

1. إدراج التربية المدنية والأخلاقية في المناهج

تعزيز قيم المواطنة، واحترام القانون، والمسؤولية الفردية، ضمن المناهج الدراسية، لبناء وعي قانوني لدى الأجيال الناشئة.

2. دعم برامج التدخل المبكر والوقاية الاجتماعية

تصميم برامج وقائية موجهة للشباب المعرضين للخطر، تركّز على بناء المهارات الحياتية والتوجيه الأسري والدعم النفسي، بما يساهم في تقليل فرص الانحراف.

3. تمكين الأسرة كفاعل رئيسي في الوقاية من الجريمة

تطوير شراكات بين المؤسسات التعليمية والأسر لتقديم ورشات ودورات حول أساليب التنشئة الاجتماعية الإيجابية، بما يعزز دور الأسرة بوصفها خط الدفاع الأول ضد الجريمة، وفقاً لنظرية التحكم الاجتماعي لهيرشي.

رابعاً: توصيات للباحثين في المجال الجنائي والاجتماعي

1. التوسع في الدراسات الميدانية حول الجريمة

تشجيع إجراء بحوث نوعية وميدانية داخل المجتمع الإماراتي لفهم الأبعاد الدقيقة للعوامل الاجتماعية المؤثرة في الجريمة، مثل مقابلات مع نزلاء المؤسسات العقابية أو أسرهم.

2. دمج التحليل الثقافي في تفسير السلوك الإجرامي

ضرورة استكشاف تأثير التقاليد والأعراف الدينية والثقافية على المسؤولية الجنائية، خصوصاً في الجرائم المرتكبة من قبل النساء أو الأحداث، في ظل المجتمعات التي يطغى فيها الطابع الجمعي والأسري.

خامساً: التوصيات الاجتماعية والإعلامية الشاملة

1. تفعيل دور الإعلام كوسيط توعوي

توجيه وسائل الإعلام لتلعب دوراً تثقيفياً في نشر الوعي حول الجريمة وأسبابها وعواقبها، من خلال تسليط الضوء على قصص حقيقية لأشخاص أعيد تأهيلهم واندماجهم بالمجتمع.

2. تبني حلول مجتمعية مبدعة لمعالجة الجريمة

إطلاق مبادرات شبابية ومجتمعية تركز على معالجة جذور الجريمة، من خلال محاربة البطالة، تعزيز ريادة الأعمال، ودعم الاستقرار الأسري، بما يقلل من مسببات الانحراف الاجتماعي.

المراجع:

1. أحمد، م. (2015). "أسس المسؤولية الجنائية: دراسة مقارنة". مجلة القانون الجنائي.
2. علي، ف. (2021). "التطبيقات القانونية للمسؤولية الجنائية في دولة الإمارات". مجلة القانون الإماراتي.
3. العبدولي، م. (2020). "الجريمة والمجتمع: دراسة في الفهم الاجتماعي للجريمة". مجلة العلوم الاجتماعية.
4. بشير، ع. (2020). "المنهج الوصفي التحليلي في الدراسات القانونية". دار الكتاب العلمي.
5. بيرو، م. (2016). "نظرية التفاعل الاجتماعي والجريمة". مجلة علم الاجتماع الجنائي.
6. الغيث، س. (2020). "تطوير التشريعات الجنائية في الإمارات". مجلة الحقوق القانونية الإماراتية.
7. الفقي، م. (2020). "أبعاد المسؤولية الجنائية: دراسة تحليلية". مجلة الحقوق الجنائية.
8. القحطاني، س. (2019). "دور العوامل الاجتماعية في المسؤولية الجنائية". مجلة العلوم القانونية.
9. الدور، إ. (2010). قواعد المنهج في علم الاجتماع. ترجمة محمود جابر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
10. الجابري، ف. (2017). "المسؤولية الجنائية في السياق الإماراتي". مجلة الدراسات الاجتماعية.
11. الحمداني، ج. (2020). "العقوبات الجنائية في النظام القانوني الإماراتي". مجلة الدراسات الجنائية.
12. الحارثي، ع. (2017). "إجراءات المحاكمة في القضايا الجنائية: دراسة حالة الإمارات". مجلة القضاء والقانون.
13. الحوسني، ج. (2021). "القيم الثقافية والجريمة: دراسة تحليلية في المجتمع الإماراتي". مجلة الدراسات الاجتماعية الإماراتية.
14. الكعبي، ع. (2020). "دراسة في المفاهيم القانونية للمسؤولية الجنائية". مجلة الدراسات القانونية.
15. المالكي، أ. (2018). "النظام القانوني الإماراتي: دراسة تحليلية". مجلة القانون الإماراتي.
16. الماجدي، ف. (2018). "قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية في الإمارات". مجلة الجرائم الرقمية.
17. النابلسي، س. (2018). "العوامل الاقتصادية للجريمة في المجتمع الإماراتي". مجلة الاقتصاد الاجتماعي.
18. الشامسي، م. (2020). "التحولات الاجتماعية والثقافية وتأثيرها على السلوك الإجرامي في الإمارات". مجلة التحولات الاجتماعية.
19. الشامسي، م. (2021). "الاستثناءات في المسؤولية الجنائية الإماراتية". مجلة الدراسات القانونية.

20. الشريف، ل. (2019). "نظرية الطبقات الاجتماعية والفقر: دراسة تحليلية". مجلة الدراسات الاجتماعية.
21. الغارث، ت. (2006). السوسيولوجيا الجنائية: أسس ومفاهيم. بيروت: دار الفكر.
22. دوركايم، إ. (2010). قواعد المنهج في علم الاجتماع. ترجمة محمود جابر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
23. الزعابي، س. (2019). "القوانين الجنائية في دولة الإمارات: دراسة في التشريعات العقابية". مجلة القانون العربي.
24. علي، م. (2020). تأثير العوامل الاجتماعية على السلوك الإجرامي في الإمارات. مجلة الدراسات السوسيولوجية.
25. محمود، ر. (2018). نظرية التعلم الاجتماعي والجريمة: دراسة تطبيقية على المجتمع الإماراتي. مجلة العلوم الاجتماعية.
26. الحمادي، أ. (2021). النظام القانوني الإماراتي والعلاج النفسي للمجرمين. مجلة العدالة الجنائية.
27. العتيبة، ف. (2020). الجريمة والمرأة في المجتمع الإماراتي: دراسة في السياق الاجتماعي والثقافي. مجلة الدراسات النسائية.
28. الغيث، س. (2020). "تطوير التشريعات الجنائية في الإمارات". مجلة الحقوق القانونية الإماراتية.
29. Debbasch, C., & Colin, J.-M. (2010). Droit constitutionnel et institutions politiques. Paris: Economica.
30. Ashworth, A. (2002). Principles of Criminal Law. Oxford University Press.
31. Reiman, J., & Leighton, P. (2017). The Rich Get Richer and the Poor Get Prison: Ideology, Class, and Criminal Justice. Routledge.